

جامعة حماه
كلية الهندسة الزراعية
السنة الرابعة - قسم الاقتصاد الزراعي

مقرر: النظرية الاقتصادية Economic Theory (عملي) (الدكتور منذر الحاج)



كيفية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

يعتبر الإعداد للمشاريع الاقتصادية من أهم الخطوات لنجاح هذه المشاريع، حيث أن التخطيط السليم للمشاريع يضمن مدى نجاح وفاعلية هذه المشاريع، بالإضافة إلى العائد المادي (الربح المادي) الجيد المتوقع من هذه المشاريع. لذا وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي يجب عمل جدوى اقتصادية له.

الجدوى الاقتصادية :

هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ، وتقليل مخاطر الفشل أو الخسارة، وتعظيم ربحية المشروع. وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته. ومن هنا يجب عمل دراسة للسوق المحلي من حيث احتياجاته ومتطلباته وذلك بدراسة العناصر الآتية :

1. دراسة السوق.
2. الدراسة الفنية.
3. الدراسة المالية.

ولعمل أي جدوى اقتصادية على صاحب العمل الأخذ بعين الاعتبار النقاط والخطوات التالية :
أولاً : على صاحب أو / أصحاب المشروع/ معرفة الأمور الآتية حول أنفسهم قبل البدء بتنفيذ المشروع، وهي:

- ما هي الخبرات والمهارات التي يمتلكونها وتخدم المشروع.
- ما هي الدوافع الشخصية والتي ستضمن نجاح المشروع.
- ما هي الصفات الشخصية والتي ستعمل على قيادتك للمشروع.

وبالتالي يجب معرفة الأشخاص المشاركين بالمشروع ومعرفة المهارات التي يمتلكونها (مهارات الاتصال، التصميم، الإشراف، التنظيم، الرياضيات، وغيرها) كما يجب معرفة الصفات التي يتحلون بها مثل (التعاون، اللباقة، الصدق، الحماسة للعمل، الدقة في المواعيد والعمل، بذل الجهد المناسب للعمل وغيرها) ومعرفة الخبرات السابقة والمستوى التعليمي.

ثانياً : دراسة السوق من حيث:

- ما هي خصائص سوق سلعتك.
- كم حصتك بالسوق.
- كيف يمكن أن تبيع سلعتك بحيث تستطيع أن يكون لك حصة في السوق.

ثالثاً : عمل دراسة فنية للمشروع من حيث :

- ما هي الأصول الثابتة التي سيحتاجها المشروع.
 - ما هي متطلبات إنتاج السلعة.
 - ما هي مراحل إنتاج السلعة.
- وبالتالي يجب معرفة الموقع المقرر للمشروع، توفر المياه والكهرباء، والمواصلات، ومعرفة مدى الحاجة للآلات والمعدات الثابتة، أجور العمال ومراحل الإنتاج وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحي الفنية .

رابعاً- دراسة مالية للمشروع من حيث :

- هل فكرة المشروع مربحة أم لا.
 - من أين سنحصل على النقود أو التمويل اللازم.
 - ما هي تكلفة المشروع المالية.
- وبالتالي يجب تحديد التكلفة الكلية للمشروع، والربح الشهري والإجمالي، والقيام ببعض الاختبارات المالية لقياس جدوى المشروع.

كيفية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع :

هي طريقة تستخدم لتعرف على مدى توفر الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع وتسويق إنتاجه وهل هو مربح أم لا.

وللإجابة على هذا السؤال، يقوم أصحاب المشروع بعمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من خلال جمع المعلومات ونقاشها وتحليلها اعتماداً على ٦ خطوات متتابعة ومتسلسلة، وتشكل هذه الخطوات الستة الخطوات الرئيسية التي لا بد منها لعمل دراسة جدوى اقتصادية لأي مشروع صغير.

الخطوات الست اللازمة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الصغير:

الخطوة الأولى: اختيار نوع السلعة أو الخدمة التي تبيعها أو تؤديها مقابل ربح.

وهنا لا بد من الاستطلاع والتفكير والنقاش حول فكرة المشروع المناسبة والتي تبدو مجدية من خلال تحليلها والتأكد منها وعندها نقرر أي مشروع يجب دراسته وعمل جدواه الاقتصادية.

الخطوة الثانية: التعرف على أذواق المستهلكين، فيما إذا كان الناس سيشترون السلعة أم لا ؟
وهي الخطوة الثانية على طريق التأكد من صحة وجدوى فكرة المشروع المطروحة، وهنا لا بد من التركيز والاهتمام والتعرف على احتياجات وطلب الزبائن المحتملين أو الحقيقين، وكذلك لا بد من التأكد ودراسة فيما إذا كان الناس سيشترون ما نخطط نحن لبيعه في السوق المحتمل.

الخطوة الثالثة : اتخاذ القرار في كيفية عمل المشروع، فمن الضروري أن تتخذ قراراً مدروساً حول كيف سيتم تشغيل المشروع، ودراسة طبيعة الحال حول المشروع وطريقة تشغيله.

الخطوة الرابعة : حساب تكاليف المشروع، إذ يجب معرفة أنواع التكاليف وحسابها وأخذها بعين الاعتبار عند تجهيز وعمل دراسة الجدوى، وتنقسم التكاليف إلى نوعين :

1. تكاليف ثابتة: مثل (الرواتب، إيجار المحلات، تأمينات العمال، والاستهلاك).
2. تكاليف متغيرة: مثل (مواد الخام، أجور، الصيانة، مواصلات، مصروفات الكهرباء، والمياه) .

الخطوة الخامسة : تقدير حجم المبيعات في السوق، وهذا يعني دراسة حجم السوق والكمية التي يمكن بيعها من خلال المشروع خلال فترة زمنية معينة وسعرها عند البيع.

الخطوة السادسة : تقويم فكرة المشروع فيما إذا كانت قابلة للتنفيذ واستمرار المشروع بعد بدء التنفيذ، وهنا لا بد من اتخاذ القرار حول فكرة المشروع ولذلك لا بد من سؤال أنفسنا الآتي:

1. حجم أرباحنا من المشروع، وما هي كلفة الفرصة البديلة.
2. كيف يمكن حساب أرباحنا والتدفق النقدي، واستمرار التمويل.
3. ما هي الفوائد الأخرى الهامة، وإمكانية التوسع في الإنتاج كما ونوعاً.
4. ثم نقرر ما إذا كانت فكرة المشروع جيدة وتؤدي إلى الربح أم لا.

إذا كانت الفكرة جيدة نبدأ بتحضير وعمل خطة العمل، وإذا كانت غير جيدة نلقي الفكرة الأولى نبحث عن فكرة مشروع أجدى وأنجح.

لماذا نقوم بإعداد دراسة الجدوى؟

للتأكد من نجاح المشروع و للحصول على قرض لتمويل مشروعك أو من مؤسسة التمويل المالية، ولذلك عليك أن تبين لهم أن المشروع مُجد، وأن لديك الموارد المالية المطلوبة، وأن لديك المهارات والخبرة الكافية.

إرشادات لإنجاز دراسة الجدوى

1. وصف المشروع المقترح: ويقدم هذا الجزء اسم المشروع، والنشاطات المقترحة، المالكون، الموقع، الشكل القانوني، نشاطات المشروع.
2. السوق: ويعتمد على حجم سوقك، وحجم مبيعاتك وخدماتك .
3. الكادر الوظيفي وتنظيمه: إن توزيع الأدوار في عملية الإنتاج عامل من عوامل النجاح.
4. احتياجات المشروع: إن أي مشروع سواء كان كبيراً أو صغيراً له احتياجات معينة يجب توفرها من أجل نجاح المشروع واستخلاص عوامل نجاح أو فشل أي مشروع، ولذلك يجب معرفة المشروع وعمليات الإنتاج من حيث :
 - ماذا تتضمن عمليات الإنتاج من البداية الى النهاية.
 - ما هي الموارد التي تحتاج إليها، ومن أين تحصل عليها.
 - ما هي المهارات التي نحتاج إليها، وكيف نستطيع تعلمها.
 - من هم الذين سيشترون منتجاتك ولماذا.
 - ما هي المشاكل التي يمكن أن تواجهك.
 - ما هي النصائح التي نتصحنا بها.ولتشغيل المشروع: يجب النظر إلى :
 - الإنتاج: من هم الذين يعملون وماذا سيعملون، وما هو حجم الإنتاج.
 - المالية: من سيمسك المعاملات المالية ومن هو المسؤول عن البيع والشراء.
 - الإدارة: من سوف يختص بالموردين وتسجيل الديون والمشتريات والبيع.
5. تحديد تكاليف المشروع: سواء كانت ثابتة أو متغيرة.
6. تحديد بيع الوحدة الواحدة: وتحديد معرفة الأسعار المنافسة: وهنا يجب أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية:
 - من هم منافسك.
 - كم سعر بيع منتجاتهم المشابهة لمنتجاتكم.
 - كم يبيعوا.
 - هل سعر بيع منتجك جيد.

شركات الأموال وأنواعها

شركة أموال أو شركة أموال مساهمة في (الاقتصاد) بالإنجليزية (stock corporation) هي أبسط أنواع الشركات المساهمة التي يمتلكها أشخاص، ويشارك كل منهم بنصيب في رأس المال. ويمكن للشريك بيع نصيبه في الشركة، وقد يكون بيعه لنصيبه مقيداً بشروط متعاقد عليها عند تأسيس الشركة. ويسمى صاحب النصيب في الشركة شريك . وإذا امتلك أحد الشركاء أكثر من

٥٠ % من الأنصبة ذات حق في التصويت في الشركة ، مثل ٥١ % من الأنصبة يكون له حق البت وتسيير أمور الشركة أثناء انعقاد مجلس الشركاء، حيث أنه يمتلك أكثر من نصف عدد الأصوات.

الشركة القابضة هي الشركة أو المؤسسة التي تمتلك الأسهم المتداولة لشركات الأخرى . وغالبا ما يشير المصطلح بشكل أساسي إلى الشركة التي لا تنتج السلع أو الخدمات بنفسها، وإنما الغرض منها فقط تملك أسهم الشركات الأخرى. وتمتلك الشركة القابضة عادة أغلبية الأسهم في الشركة التابعة.

وحسب الموسوعة البريطانية يمكن تعريف **الشركة القابضة**، بأنها الشركة التي تملك من الأسهم ما يكفي للتصويت في واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى بغرض السيطرة على تلك الشركات. ويمكن التمييز بين نوعين من الشركات القابضة: شركة موجودة فقط لهذا الغرض وتسمى شركة قابضة صرفة (نقية)، وشركة مشاركة في الأعمال التجارية (من تلقاء نفسها) وتسمى شركة قابضة تشغيلية. تمتلك الشركة القابضة عادة أغلبية الأسهم في الشركة التابعة لكن أحيانا قد تكون مشاركة قليلة في ملكية الأسهم كافية لإعطاء سيطرة للشركة القابضة (إذا كانت ملكية الأسهم المتبقية منتشرة على نطاق واسع).

القوانين التجارية المقارنة اختلفت حيال تعريف هذه الشركة، ولكن العنصر الأساسي من عناصر التعريف الذي لا خلاف عليه هو أن الغرض الرئيسي لهذه الشركة هو المشاركة في رأسمال شركة أو عدة شركات أخرى بغرض السيطرة عليها، وتسمى هذه الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة بأنها شركات تابعة. توجب بعض القوانين أن يقتصر غرض الشركة القابضة على غرض وحيد هو المساهمة في رأسمال شركات أخرى بغرض السيطرة عليها وإدارة حافظة الأوراق المالية التي تمتلكها في الشركات التابعة، ولا تجيز لها أن تمارس أي نشاط اقتصادي آخر ويسمح البعض الآخر من القوانين للشركة القابضة أن تمارس أعمالا أخرى إلى جانب الغرض الأساسي وهو المشاركة في شركات أخرى. ويرى بعض فقهاء القانون التجاري أن الشركة القابضة ظاهرة قانونية للتركيز الاقتصادي بين المشاريع، فهي وسيلة من وسائل تجمع الشركات، بحيث تعتبر في الواقع إطارا قانونيا للتركز على أساس من الرقابة في الإدارة والمشاركة في رأس المال.

سيطرة الشركة القابضة على غيرها

تتحقق سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة من خلال السيطرة على سلطة اتخاذ القرار في الشركات التابعة عن طريق التمتع بأغلبية التصويت في الجمعيات العمومية للمساهمين أو الشركاء ومجالس إدارات تلك الشركات وتتمكن الشركة القابضة من إحراز هذه السيطرة عن طريق تملكها أغلبية الأسهم في رأسمال الشركات التابعة وتنص بعض القوانين على وجوب أن

تتملك الشركة القابضة بنسبة ٥١ في المائة على الأقل في رأسمال الشركة التابعة، كما يجيز بعض القوانين بأن تتحقق سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة عن طريق الاتفاق مع باقي المساهمين، تتمتع بموجبه بالسيطرة على الإدارة أيا كانت نسبة الأسهم التي تمتلكها الشركة القابضة في رأسمال الشركة التابعة.

قد تسيطر الشركة القابضة في دولة ما على شركات تابعة في دول أخرى، كما قد تخضع شركة وطنية في إحدى الدول لسيطرة شركة قابضة أجنبية عن طريق المساهمة في رأسمال الشركة الوطنية من جانب الشركة القابضة الأجنبية، ويترتب عن الوضعين قيام ما يسمى الشركة متعددة الجنسيات.

لا تعتبر الشركة القابضة شكلا قانونيا جديدا يضاف إلى أشكال الشركات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمعروفة في القانون التجاري، وهي شركة مساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التوصية البسيطة وشركة التضامن، وإنما يجوز . كقاعدة عامة، أن تأخذ أحد الأشكال السابقة إلا إذا حدد القانون شكلا معيناً للشركة القابضة، وتوجب بعض القوانين بأن تتخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة فلا يجوز لأنواع الشركات الأخرى مثل شركات التضامن و شركات المسؤولية المحدودة أن تكون شركة قابضة.

الفرق بين مفهومي الشركة الأم والشركة القابضة

الشركة القابضة هي الشركة التي تحتوي شركات أخرى تسمى الشركات التابعة . ويجب على الشركة تقديم البيانات المالية الموحدة للمستثمرين وهيئة الأوراق المالية والبورصات . وهذا من مهمة مديريها وأعضاء مجلس الإدارة بشكل عام للحفاظ على السيطرة على الشركات التابعة. في الولايات المتحدة، يجب على الشركة القابضة امتلاك نسبة أكبر من ٨٠ في المئة من حقوق التصويت للمساهمين من أجل الحصول على أي مزايا ضريبية.

الشركة الأم بحسب التعريف هي تقريبا نفس الشركة القابضة. تمتلك الشركات الأم عادة الشركات التابعة لها إما من خلال عمليات الدمج أو الاستحواذ والشراء. وذلك بهدف تخفيف المنافسة، وتوسيع عملياتها، وزيادة دخلها الصافي التشغيلي أو الحصول على مزايا ضريبية أكبر أو زيادة مصادر التمويل أو حتى خفض النفقات المرتبطة بإنتاج سلع معينة.

الاختلاف الرئيسي بين المفهومين:

عموما لا توجد فروق جوهرية بين الشركة الأم والشركة القابضة، لكن تختلف الآثار القانونية بالنسبة لوضع الشركة بشكل عام. يمكن القول أن الشركة القابضة غير نشطة (بالمفهوم العملياتي) إلا بغرض امتلاك شركات أخرى. بينما تمتلك الشركة الأم عادة مشاريعها التجارية

الخاصة بالإضافة لنفوذها وامتثالها للشركات التابعة لها لأغراض الاستثمار أو لدعم وتوسيع عملياتها.

الشركة المساهمة

الشركة المساهمة (بالإنجليزية: Joint-stock company) هي شركة يقسم رأس المال فيها إلى أسهم قابلة للتداول، ولشركة المساهمة كيان قانوني مستقل عن حملة أسهمها، أي أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب حقوق الملكية. وتنقسم شركات المساهمة إلى شركات مساهمة عامة وشركات مساهمة خاصة ولا يسأل الشريك في شركة المساهمة إلا بقدر حصته في رأس المال.

شركة ذات مسؤولية محدودة

شركة ذات مسؤولية محدودة وتختصر ش.ذ.م.م. وأحيانا يكتفى باختصار ذ.م.م. (بالإنجليزية: W.L.L With Limited Liability) وهي تعني: شركة تتألف من شخصين أو أكثر، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها. وتنتقل حصة الشريك إذا توفى إلى ورثته أو من يوصي لهم بأي حصة. ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة عن خمسين شريكاً.

وفي قانون الغالبية الساحقة من السلطات القضائية للولايات المتحدة هو الشكل القانوني للشركة التجارية التي توفر مسؤولية محدودة إلى أصحابها. في كثير من الأحيان وبشكل غير صحيح تسمى "شراكة ذات مسؤولية محدودة" (بدلاً من الشركة)، انه كيان هجين من أعمال ذات خصائص معينة لكلا من مؤسسة وشراكة أو ملكية فردية (اعتماداً على كم مالكا هناك). إن (ذ.م.م.)، على الرغم من أنها كيان تجاري، هي نوع من الجمعيات غير مدمج وليس شراكة. السمة الأساسية التي تشترك فيها شركة ذات مسؤولية محدودة مع كيان ذو مسؤولية محدودة؛ هو السمة الأساسية التي تشترك فيها مع الشراكة هو توافر نظام الدخل الضريبي الشفاف. غالباً ما يكون أكثر مرونة من الشراكة كما أنها مناسبة تماماً للشركات ذات مالك واحد.

من المهم أن نفهم أن المسؤولية المحدودة لا تعبر دائماً عن الحماية الكاملة لأصحابها من الالتزامات الشخصية. يمكن للمحاكم اختراق حجاب الشركات ذات المسؤولية المحدودة عندما يحدث نوع من الغش أو التلقيق، أو في ظل أوضاع معينة، حيث يستخدم صاحب الشركة بوصفها "الأنا".

الشركات ذات المسؤولية المحدودة : هي الشركة التي لا يجوز ان يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا وان لا يقل عدد الشركاء عن اثنين . ولا يسأل كل منهم إلا بقدر حصته في رأس المال ولا تكون حصص الشركاء فيها ممثلة بصكوك قابلة للتداول .

العضو

أعضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة هم أصحاب شراكة ذات مسؤولية محدودة بقدر حملة الأسهم من أصحاب الشركة أو الشركاء في هذه الشراكة. مثل حملة الأسهم، قدرة العضو في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لتسديد الالتزامات محدودة طبقا لمساهمته أو مساهمتها. الأعضاء قد يكونوا أشخاصا عاديين، شركات، شركات، أو شركات ذات مسؤولية محدودة أخرى.

المصلحة العضوية

فائدة ملكية العضو في شركة ذات مسؤولية محدودة غالبا ما تسمى المصلحة العضوية. مصالح العضوية غالبا ما تنقسم إلى وحدات قياسية والتي بدورها غالبا ما تسمى أسهم أو وحدات. ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاقية التشغيل، وللعضو الحق في الحصول على توزيعات أو ممارسة حقوق الأعضاء خلال شركة ذات مسؤولية محدودة تتناسب مع مصلحتها العضوية. المصالح العضوية وحقوق الأعضاء تنظم بالقانون الرسمي.

المدير

في معظم الدول، قد تدار شركات المسؤولية المحدودة من قبل أعضائها بما يتناسب مع مصالحها العضوية. في بعض الدول مثل جورجيا، ومع ذلك، فإن كل عضو له الحق المتساوي في المشاركة في إدارة شركة ذات مسؤولية محدودة ما لم يكن هناك نص محدد في المواد من التنظيم أو اتفاق التشغيل على خلاف ذلك. العديد من الشركات ذات المسؤولية المحدودة تشغل الاتفاقيات، ومع ذلك يمكن للمدير أو مجلس مديرين الإشراف على تشغيل عمليات اليوم بيوم للشركة ذات المسؤولية المحدودة. والمديرين يتم انتخابهم أو تعيينهم من قبل الأعضاء ؛ إذا كان ذلك أيضا منصوص عليه في اتفاق التشغيل، أو أزيل من قبل أعضاء. كما يجوز للعضو أن يكون مديرا. هناك بعض الالتباس بشأن كيفية التعامل مع شخص ما عرف بأنه "عضو إدارة" من شركة ذات مسؤولية محدودة. على الرغم من الاقتراحات المقدمة في الإصدارات السابقة من هذا الموضوع بأن "العضو المدير" ينبغي أن يعامل بوصفه مديرا، هو أفضل علاج للنظر في "إدارة الأعضاء" باعتباره عضوا.

توثيق المنظمة

جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة يجب تكون وثيقة لتشكيل شركة ذات مسؤولية محدودة مع وزير الخارجية (أو غيرها من المكاتب الحكومية المحددة) في الدولة التي يقيم فيها الأشخاص الذين يشكلون اختيار شركة ذات مسؤولية محدودة لتنظيم ذلك. هذه الوثيقة عادة ما تعول على أنها "توثيق المنظمة" أو "شهادة من المنظمة"، اعتمادا على الدولة. قد تتأسس

شركة ذات مسؤولية محدودة في الدولة حيث يقع المنظمين ؛ حيث ستقوم الشركة بالأعمال التجارية، أو في دولة أخرى.

اتفاقية التشغيل

من الشائع لشركة ذات مسؤولية محدودة أن يكون لها "اتفاقية تشغيل" والتي تحدد وتوزع حقوق الأعضاء والمديرين، وإذا وجدت ؛ ففي ذلك المسائل المتعلقة بالعضوية والإدارة والتشغيل، وتوزيع الدخل للشركة ذات المسؤولية المحدودة. اتفاق التشغيل بصفة عامة لا يودع لدى وزير الخارجية (أو غيرها من المكاتب الحكومية). اتفاق التشغيل هو عقد بين الأعضاء، والمديرين، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

المرونة والقواعد الأصلية إن عبارة "ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاق التشغيل" (أو ما يعادلها) وجدت في جميع القوانين القائمة، وشركة ذات مسؤولية محدودة هي المسؤولة عن مرونة أعضائها في تحديد الكيفية التي ستدار بها الشركة ذات المسؤولية المحدودة (شريطة أن لا تخرج عن الحدود القانونية). وعادة ما توفر قوانين الدولة التلقائية أو القواعد "الأصلية" كيفية إدارة شركة ذات مسؤولية محدودة ما لم ينص على خلاف ذلك اتفاق التشغيل.

و بالمثل، فإن عبارة "ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الداخلي" موجودة أيضا في القانون الأساسي لجميع الشركات ولكن في كثير من الأحيان لا يشير إلا إلى أضيق الأمور.

الإدارة: الشركة ذات المسؤولية المحدودة قد تكون مدارة إما بالأعضاء أو بمدير الإدارة. والشركة ذات مسؤولية محدودة المدارة عن طريق الأعضاء يمكن ان تدار بفئة واحدة من الأعضاء (في هذه الحالة فإنها تقترب من أن تكون شراكة) أو فئات متعددة من الأعضاء (في هذه الحالة فإنها تقترب من أن تكون شراكة محدودة). اختيار إدارة المدير يخلق شقين من هيكل الإدارة والذي يقرب ادارات الشركات من المديرين من حيث تحمل السلطات نموذجيا مثل موظفي الشركات والمديرين. اتفاق العمل لشركة ذات مسؤولية محدودة (إصدار شركة ذات مسؤولية محدودة في اتفاقية شراكة أو لوائح الشركة) يحدد كيفية إدارتها. الشركات، الشراكات، والشراكات ذات المسؤولية المحدودة، والشراكات المحدودة، والشراكات المحدودة ذات المسؤولية المحدودة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، تمتد جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة على طول طائفة من المرونة لجعل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أكثر مرونة، ليكن هذا أفضل للعديد من الأعمال التجارية.

نظام الدخل الضريبي

لأغراض ضريبة الدخل الاتحادية بالولايات المتحدة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة تعالج بالأساس ككيان شفاف. إذا كان هناك عضو واحد فقط، فإنها تعامل على أنها "كيان متجاهل" للأغراض الضريبية، وتقارير الدخل لمالك الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن الضريبة الخاصة

به أو بها تعود على الجدول جيم. وبالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة متعددة الأعضاء، تعالج الشركة ذات المسؤولية المحدودة كشراكة وتحفظ كملف IRS بنموذج ١٠٦٥. أفراد الشراكة قد يتلقون K-1 لحصصهم من الدخل أو الخسائر لتعود على تقارير ضريبية المالك.

كخيار، قد تنتخب الشركة ذات المسؤولية المحدودة أيضا إلى أن تخضع لضريبة الدخل كمؤسسة عن طريق تقديم ملف IRS نموذج ٨٨٣٢. يمكن أن تعامل كشركة من فئة جيم العادية (فرض الضرائب على الدخل للكيان قبل أي توزيعات للأرباح على الأعضاء وبعد ذلك تفرض الضرائب على أرباح الأسهم أو التوزيعات عند تسلم الدخل من قبل الأعضاء)، أو يمكن أن تختار الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تعامل باعتبارها شراكة. أوصى بعض المعلقين أن تفرض الضريبة على الشركة ذات المسؤولية المحدودة كشراكة وذلك كأفضل تركيبة محتملة للأعمال التجارية الصغيرة. أنه يجمع بين البساطة والمرونة لشركة ذات مسؤولية محدودة مع وجود المزايا الضريبية للشراكة (التوظيف الذاتي للمدخرات الضريبية)

المميزات

مراقبة نظام الصندوق الضريبي. الشركة ذات المسؤولية المحدودة يمكن أن تنتخب لأن تخضع للضريبة باعتبارها المالك الوحيد، أو شراكة، أو مؤسسة أو شركة من الفئة جيم (طالما أنها مؤهلة للحصول على خلاف ذلك من شأنه مثل هذه المعاملة الضريبية)، موفرة قدر كبير من المرونة.

ذات مسؤولية محدودة، وهذا يعني أن أصحاب شركة ذات مسؤولية محدودة، يتم حمايتهم من بعض أو كل المسؤولية الناتجة عن أفعال وديون الشركة تبعا لقوانين حماية الدولة. ناهيك عن الأعمال الورقية والإدارية وحفظ السجلات من الشركة. النظام الضريبي الشفاف (أي، لا ازدواج الضريبي)، ما لم تنتخب الشركة ذات المسؤولية المحدودة كي تخضع للضريبة باعتبارها شركة من الفئة ج. باستخدام التصنيف الاصلي للضريبة، ضريبة الأرباح تفرض على المستوى الشخصي للأعضاء، وليس على مستوى الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة في معظم الدول تعامل على أنها كيانات منفصلة عن أعضائها، في حين أنه في ولايات قضائية قالب:Which؟ أخرى قد طور القانون حالة الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن لا تعتبر أن لها وضع قانوني منفصل عن أعضائها (انظر قرارات العاصمة الأخيرة قالب:Which؟).

الشركات ذات المسؤولية المحدودة يمكن تأسيسها بحيث تتضمن شخص طبيعي واحد.

الفوائد العضوية للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تخصص، والفوائد الاقتصادية لهذه المصالح يمكن أن تفصل أو تخصص لتزويد الوكيل بالمنافع الاقتصادية من الأرباح / الخسائر (مثل الشراكة)، بدون نقل الملكية لمصلحة الفائدة عضوية (انظر وعلى سبيل المثال، التصرف في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في ولاية فرجينيا الأمريكية وديلاوير). ما لم يتم اختيار الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى أن تخضع للضريبة باعتبارها مؤسسة، فإن دخل الشركة ذات المسؤولية المحدودة يحتفظ عموماً بطابعه، على سبيل المثال مكاسب رأس المال الأجنبي أو مصادر الدخل، في أيدي أعضاء.

المساوي

على الرغم من عدم وجود متطلبات قانونية لاتفاق العمل في معظم الدول، فإن أعضاء شركة ذات مسؤولية محدودة متعددة الأعضاء والذين يعملون من دون تلك المتطلبات قد واجهت مشاكل، خلافاً لقوانين الدولة بشأن الشركات المساهمة العامة والتي هي متطورة جداً وتوفر مجموعة متنوعة من الحكم والأحكام لحماية الشركة ومساهميها، فإن معظم الدول لا تفرض حكم أو أحكام وقائية لأعضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة. وهكذا، في غياب مثل هذه الأحكام القانونية، لا يمكن للأفراد من شركة ذات مسؤولية محدودة إلا إقامة حكم وأحكام وقائية وفقاً لشروط العقد، في شكل اتفاق التشغيل. قالب:Which؟

قد يكون أكثر صعوبة لزيادة رأس المال المالي لشركة ذات مسؤولية محدودة وكمستثمرين قد يكون أكثر راحة استثمار الأموال في المفهوم الواضح للشركات بهدف نحو الاكتتاب العام في نهاية المطاف. أحد الحلول الممكنة قد يكون تشكيل شركة جديدة ودمج ذلك فيها، بحل وتحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة.

شركة تابعة

شركة تابعة أو شركة فرعية في الاقتصاد (بالإنجليزية: subsidiary) هي شركة مملوكة من شركة مستقلة أكبر منها . وقد تكون الشركة شركة خاصة أو شركة محدودة ، وتسمى الشركة المالكة "الشركة الأم" parent company . و تمتلك الشركة الأم إما جميع أسهم الشركة أو معظم أسهم رأس المال .

وليس من الضروري أن تعمل الشركة الأم وشركتها التابعة في نفس المكان أو في نفس العمل التجاري ، حتى أنه من الممكن أن تكون الشركتان متنافستان في السوق . وعلى سبيل المثال : شركة هيوليت باكارد Hewlett Packard الشركة الأم لشركة كومباك ، وتتنافس الشركتان في بيع الحواسيب. و بسبب أن كل شركة ، الشركة الأم والشركة التابعة تعمل مستقلة من الوجهة القانونية ، فقد يحدث أن تدخل واحدة من اثنتين في قضية قانونية - مثل قضية رشوة أو تهرب من الضرائب - بدون أن تتعرض الأخرى إلى تلك المشاكل.

الشركات المساهمة عامة والشركات المساهمة الخاصة لا يُسأل الشريك في شركة المساهمة إلا بقدر حصته في رأس المال.

شركة تضامنية

شركة تضامنية في القانون وفي الاقتصاد (بالإنجليزية: partnership) هي شركة يفتتيتها ويديرها شخصان أو أكثر، ويسهموا بممتلكاتهم وجهودهم في إدارتها. ويشترك الشركاء في أرباح الشركة ويتحملوا سويًا الخسارة. وتتميز الشركة التضامنية عن شركة المساهمة partnership من وجهة المعاملة الضريبية، حيث لا تؤخذ الضريبة مباشرة على الأرباح، وإنما تؤخذ الضريبة من كل شريك بعد توزيع الأرباح بينهم بحسب نسبة أنصبتهم في الشركة. وطبقاً للوضع القانوني للشركة التضامنية فقد يتعرض الشركاء إلى مسؤولية أكبر عن شركات المساهمة، حيث أن كل شريك في الشركة التضامنية مسؤول عن ديون الشركة.

الشخصية الاعتبارية للشركة

الشخصية الاعتبارية للشركة: وتعني توفر الاستقلال الإداري والمالي للشركة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يديروها وتهدف إلى تحقيق غرض معين، وتتمتع بالشخصية القانونية في حدود هذا الغرض.

سوق الأوراق المالية (البورصة)

البورصة أو سوق الأوراق المالية ، سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، فالبضاعة التي يتم تداولها بها ليست أصول حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهم وسندات.

والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أدائها وتحكم كيفية اختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها، وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد أو غير المؤهل لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الأوراق المالية في البورصة لأنه استند في استنتاجاته في البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات.

وبالنظر إلى جو المنافسة الحرة في البورصة (سوق الأوراق المالية) فإن ذلك قاد في كثير من الأحيان إلى عمليات مضاربة شديدة انهارت فيها مؤسسات مالية وشركات كبرى، كما حصل في يوم الاثنين الأسود في بورصة نيويورك، أو يوم الاثنين الأسود الآخر الشهير في الكويت عام ١٩٨٣ عندما بلغت الخسائر في سوق المناخ للأوراق المالية قرابة ٢٢ مليار دولار. أو كارثة شهر فبراير في سوق الأسهم السعودية حيث فقد المؤشر ٥٠% من قيمته كما فقدت معظم المتداولين السعوديين ٧٥% من رؤوس أموالهم وأيضاً كارثة يوم الثلاثاء الأسود يوم ١٤-٣-٢٠٠٦.

ويشار إلى مستوى سوق الأسهم بما يسمى نقطة، ويتم إحصاء النقاط للخسارة والارتفاع بما يسمى سعر الإغلاق للسوق في اليوم.

ويعتمد المتداولون (المتعاملون) عموماً على أسلوبين في اختيار الأسهم، التحليل الفني وهو أسلوب يمكن من فحص الأوراق المالية وفقاً لتطور سعرها وتحركات السعر التاريخية وباستخدام الرسوم البيانية وذلك لتحديد توقيت التصرف بمعنى متى يتم شراء السهم أو بيعه أو الاحتفاظ به والتحليل الأساسي وهو فحص للقوائم المالية وذلك وصولاً إلى القيمة الحقيقية للسهم بحيث يساعد التحليل الأساسي في التعرف على الأسهم ذات الخلل السعري أي المسعرة بأقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية، ولا يمكن القول إن التحليل الفني أفضل من التحليل الأساسي والعكس، ولكن المستثمر يحتاج للتحليل الأساسي لاختيار الأوراق المالية الجيدة ويحتاج للتحليل الفني للمساعدة في تحديد توقيت اتخاذ القرار، وجدير بالذكر أن أنصار التحليل الفني يرون أنهم هم الأدق والأفضل حيث يتنبئون بالمستقبل باستخدام فكرة التاريخ يعيد نفسه بينما يعتبروا التحليل الأساسي تحليل قاصر لكونه يعتمد على أحداث ماضية تاريخية. ويتغير سعر السهم في سوق الأسهم كنتيجة مباشرة لتغير نسب العرض والطلب على هذا السهم أو ذاك، ففي حالة الإقبال الشديد على الشراء فإن طلبات البيع رخيصة الثمن سوف تنفذ، وتبدأ الطلبات الأكثر سعراً بالظهور ويبدأ معها السعر بالارتفاع، وهذا على عكس ما يجري في حال الإقبال على البيع.

أصل كلمة بورصة

منزل *Ter Beurze* في مدينة بروج.

يعود أصل كلمة "بورصة" إلى اسم عائلة **فان در بورصن** (Van der Bursen) البلجيكية التي كانت تعمل في مجال البنوك، واتفق على أن يكون الفندق الذي تملكه هذه العائلة بمدينة بروج مكاناً لالتقاء التجار المحليين في فترة القرن الخامس عشر، فأصبح بمرور الزمن رمزا لسوق رؤوس الأموال وبورصة للسلع. جاء أول نشر لما يشبه قائمة بأسعار البورصة طيلة فترة التداول لأول مرة عام ١٥٩٢ بمدينة انفرز. (Anvers)

دورها في نظر الاقتصاديين الليبراليين: يكمن دورها حسب وجهة نظر الليبراليين في:

- ١ - تأمين سيولة لتبادل الأسهم المطروحة في السوق الأولية، حيث أن المكتتب على السهم، يستطيع بيع سهمه في سوق البورصة التي تسمى السوق الثانوية على أساس العرض والطلب، وقبل نشوء البورصة، كان أي شخص يريد بيع حصة له في شركة ما، يعلن عن ذلك عبر السماسرة والأصدقاء، بينما أصبح الآن قادراً على بيع أي حصة له - التي تدعى الآن أسهماً - عبر تقنيات البورصة المعروفة.

- ٢ - تسهيل جمع السيولة النقدية لنمو الشركات إن طريقة إصدار الأسهم هي أسهل الطرق وأكثرها شيوعاً لتمويل نشاطات الشركة التوسعية ومن الأمثلة على نشاطات الشركة التوسعية الاستحواذ على شركات أخرى وتوسيع الخطوط الإنتاجية وزيادة الحصة السوقية والاندماجات.
- ٣ - تحفيز المدخرات نحو الاستثمار بدلاً من أن يضع المدخر نقوده في المصارف بعوائد فائدة منخفضة نسبياً فإن سهولة الاستثمار في السوق المالية يحفز المدخر لاستثمار أمواله فيها وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكي يتم تشجيع أفراد المجتمع على الاستثمار فيجب أولاً أن يتم خفض سعر الفائدة في المصارف وثانياً فتح مجال الاستثمار في المجتمع وتشجيع صغار المستثمرين بإعفائهم من الضرائب لمدة معينة ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم وتدريب من يحتاج منهم للتدريب مع العمل على فتح أسواق جديدة لهؤلاء المستثمرين.
- ٤ - مساعدة الحكومة والشركات على جمع النقود للمشاريع الإنمائية، إذ تستطيع الحكومات أو الشركات الاستثمارية جمع السيولة النقدية الكافية للمشاريع الإنمائية عن طريق اقتراض الأموال وذلك لتغطية تكاليف مشاريع البنى التحتية وتسهيل السوق المالية ذلك الأمر عن طريق طرح الأسهم أو السندات في هذه السوق.
- ٥ - إعادة توزيع الثروة، نظراً لاتساع الشريحة السكانية في الأسواق المالية، فإن المكاسب تساعد في تضيق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء.
- ٦ - تحفز حوكمة الشركات، إذ أن مفهوم حوكمة الشركات يعني التزام الشركة بالإدارة الجيدة، ولأن السوق المالية تساهم في توسيع قاعدة المساهمين فإن الشركات تسعى إلى استقطاب مساهمين أكثر لخدمة أهدافها التوسعية هذه ومن أهم معايير استقطاب هؤلاء المستثمرين كفاءة الإدارة في تحقيق غايات المساهمين لذلك فإن الاتجاه العام أن شركات المساهمة المطروحة للجمهور أو ما يطلق عليها شركات الاكتتاب العام يلزم أن تتوافر فيها الكفاءة الإدارية بدرجة أكبر من شركات المساهمة التي لم تطرح للاكتتاب العام أو ما يطلق عليها الشركات العائلية، حيث أنه كلما التزمت الشركة بقواعد الحوكمة كلما زادت ثقة المستثمرين فيها.
- ٧ - مؤشرات الأسهم مقياس للأداء الاقتصادي، إذ إن الأسواق المالية تعمل كمرآة للاقتصاد في غالب الأحيان، وذلك من خلال تفاعل قوى العرض والطلب وتأثر هذه القوى بالحالة الاقتصادية.
- فالمؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق المالي، يعد من المؤشرات السابقة للأحداث باعتبار أن أسعار الأسهم هي انعكاس لتوقعات الأحداث الاقتصادية التي ستسود مستقبلاً وعليه فإن التحرك في مستوى المؤشر سوف يعكس الوضع الاقتصادي الذي سيسود وبالتالي يساعد راسمي السياسة الاقتصادية من اتخاذ التدابير الصحيحة.

تؤدي سوق الأوراق المالية دورا هاما في الحياة الاقتصادية، وإذا ما حاولنا عرض أهم الوظائف التي يمكن أن تؤديها، فيمكن حصرها فيما يلي:

(1) تنمية الاقتصاد القومي عن طريق تشجيع توجيه المدخرات للاستثمار في الأوراق المالية، حيث تشجع سوق الأوراق المالية صغار المدخرين وكبارهم ممن لديهم فائض مالي لا يستطيعون استخدامه في القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم نظرا لعدم وجود فكرة استثمارية لديهم، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد على خدمة أغراض التنمية وجدير بالذكر أن القوة الشرائية للنقد تنخفض بمضي الزمن وعلية فإن الاستثمار للأموال يساعد على زيادتها للحد من تأكلها بفعل التضخم.

(2) المساعدة في تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض (المقرضين) إلى الفئات التي لديها عجز (المقرضين). فالمقرضون يقومون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية مقابل الحصول على دخول أعلى في المستقبل عند حلول آجال استحقاق تلك القروض، وعندما يقوم المقرضون باستخدام تلك الأموال المقترضة في شراء وتأجير عناصر الإنتاج، فإنهم سوف ينتجون دخولا أعلى، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة ليس فقط للمقرضين بل لكل فئات المجتمع.

(3) المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق. حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذونات التي تصدرها الخزنة العامة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالا لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

(4) المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي. حيث إن عمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر هذا الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية.

(5) المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية؛ وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي. وهذا الأمر يتطلب توافر عدة سمات في سوق الأوراق المالية، يمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) كفاءة التسعير: بمعنى أن تعكس الأسعار المعلومات المتاحة كافة.

(ب) كفاءة التشغيل: بمعنى أن تتضاءل تكلفة المعاملات إلى أقصى حد، مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات.

(ج) عدالة السوق: بمعنى أن تتيح السوق فرصة متساوية لكل من يرغب في إبرام الصفقات.

(د) الأمان: ويقصد به ضرورة توافر وسائل للحماية ضد المخاطر التي تنجم عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق، مثل مخاطر الغش والتدليس وغيرها من الممارسات الخاطئة التي يعتمد إليها بعض الأطراف.

(هـ) عمق السوق: ويقصد به وجود عدد كبير من أوامر البيع والشراء على كل ورقة مالية بحيث أنه كلما كان هناك عرض كلما كان هناك طلب يقابله.

(و) استمرارية السوق: أي عدم وجود تقلبات سعرية أو اختلافات سعرية في أثناء جلسة التداول للورقة المالية.

(ز) تحديد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة. حيث يتم تحديد أسعار الأوراق المالية عبر المفاوضة أو المزايدة (المزاد العلني) والتي تعكس بصورة أقرب إلى الدقة رأي المتعاملين في السعر المناسب للورقة المالية وفقاً لظروف السوق السائدة، بالإضافة إلى ما تقوم به الشركات والجهات الاقتصادية من نشر كافة البيانات المتعلقة بالشركات وصكوكها وأرباحها ومراكزها المالية؛ وهو ما يحول دون خلق سعر غير واقعي للورقة المالية. ويمثل هذا السعر أفضل الأسعار بالنسبة للبائع أعلى سعر طلب (Highest Bid) وللمشتري أدنى سعر عرض (Lowest Offer).

إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات. حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل. فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملاً في تحسين مركزها.

(ح) تحويل الانتظار وتحويل المخاطر: حيث يستطيع المستثمر أن يتخلص من الأوراق المالية التي لا يقدر على تحمل مخاطرها أو لا يستطيع أن يتحمل الانتظار فيها لحين تاريخ استحقاقها ويقوم بتحويلها إلى طرف آخر

سلبات أسواق المال

١ - تحليل نظري للمضاربة:

يجدر التمييز بين الاستثمار في الشركات عن طريق السوق المالي بهدف الحصول على نسبة من أرباح تلك الشركات وهو بكل تأكيد مفيد لتلك الشركات ويساهم في نشاط الاقتصاد، عن طريق الاستثمار في السوق المالي وشركاته بهدف المضاربة، وهو الحافز الرئيسي للمستثمرين في السوق. وبالنسبة لهؤلاء، أفراداً أو مؤسسات، لا يعتبر السوق المالي منتجاً للثروة كما هي التجارة، بل ساحة لتبادل الثروة فقط، إذ يحتمل ولو نظرياً أن تتمكن كل الشركات في أي نشاط تجاري عادي من تحقيق الأرباح أو عدم التعرض للخسائر على الأقل، لكن ذلك غير

ممكن عن طريق المضاربة في الأسواق المالية حتى نظرياً، فكل ربح عن طريق المضاربة في السوق المالي لا بد من أن تقابله خسارة طرف آخر. ولو بعد حين.

الطرف الاستثماري الحقيقي في السوق هو إدارة السوق بالإضافة إلى الوسطاء الذين يتقاضون عمولات مفروضة على كل عملية تداول. وبالتالي فهم يضمنون ربحهم سواء خسر المتداول أم ربح.

٢ - غياب السيولة عن الاقتصاد "الحقيقي":

ويساهم السوق المالي في غياب السيولة النقدية عن الاقتصاد، إذا يتسبب ضخ السيولة في السوق المالي خصوصاً أثناء فترات صعود السوق وارتفاع الأسعار في تشجيع الناس على استثمار مدخراتهم ودخلهم ورؤوس أموالهم للمضاربة في السوق المالي. وبالتالي يلاحظ تباطؤ في نشاطهم الاقتصادي خلال تلك الفترات.

٣ - الأسواق منقطعة عن الواقع:

اعتبر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (الباب الثاني عشر) أن البورصة أشبه بمباراة جمال أي أنّ الربح في البورصة يقتضي ألا تشتري أسهم الشركة الأكثر ربحاً بل أسهم الشركة التي يظن الجميع أنها تحقق ربحاً أكثر. ويؤدي هذا الفارق اللطيف إلى استعمال مبالغ فيه للدعاية والإعلام إذ أنّ الشركة لا تحتاج أن تكون رابحة بل أن تُوهَم أغلبية الفاعلين بهذا ثمّ أن تعلم القاضي والداني بأن الأكثرية تعتقد بأنها رابحة، مما سيزيد من ثقة المساهمين بأسهمها وإن كان ذلك على أسس وهمية. وتشهد على ذلك الفضائح المالية من طرف قضيتي إنرون وورلدكوم اللتين خرّبت حياة الألوف من الناس.

٤ - إعراض المضاربين عن الاقتصاد الحقيقي:

يتسبب دخول مستثمرين يجهلون آلية المضاربة في السوق إلى ضياع مدخراتهم ورؤوس أموالهم، كما يشجع الكثيرين على الكسل والتراخي، فالتداول في السوق لا يتطلب من وجهة نظر الكثيرين، أي جهد، ولا يتطلب فتح شركة، ولا توظيف موظفين، ولا استخراج موافقات وتراخيص وحسابات ورواتب، مما يعني وعوداً بأرباح كبيرة، دون جهود مقابلة، لكن السوق لا يفي دائماً بتلك الأحلام.

انهيار السوق المالي

تتحرك كل الأسواق المالية في شكل موجة تكون في محصلتها النهائية متصاعدة، لكنها تتعرض لانخفاضات متفاوتة المدة والشدة خلال الزمن. وتتحول عملية التداول في السوق المالي إلى ظاهرة اجتماعية في مراحل معينة، مما يعني ضخ سيولة إضافية في السوق، وارتفاع أسعار الأسهم فوق كل الحدود المنطقية، وتتحول بالتالي قضية المضاربة في السوق إلى الشغل الشاغل

للناس، وأمام هذه الأرباح الخيالية التي يشعر البعض بأنها في متناول يديه، أو يكون البعض الآخر قد حققها في الواقع، يبادر الكثيرون إلى ضخ المزيد أيضاً من السيولة في السوق المالية، مما يزيد في تصاعد الأسعار إلى حدودها القصوى والنهائية، حين يتم ضخ كل السيولة المتاحة في السوق، وعند ذلك لا يبقى سوى وقت قليل لحدوث الانهيار ومعه تنهار أحلام الكثيرين كما جرى في فقاعة التوليب في هولندا قبل ٣٠٠ سنة.